

Distr.: General  
14 May 2003  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### الدورة الموضوعية

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

### التعاون الإقليمي

## موجز دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٢

موجز

تقلص النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. ونتيجة لذلك، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي في المنطقة أقل من مستواه لعام ١٩٩٧، مما يعني أن المنطقة خسرت نصف عقد كامل من حيث النمو الاقتصادي. وقد تأثر متوسط معدل النمو بالنسبة للمنطقة ككل باقتصادات بلدان أمريكا الجنوبية، لا سيما الأرجنتين، وأوروغواي، وفنزويلا، ولكن النشاط الاقتصادي اتسم بالتباطؤ في جميع البلدان تقريبا. وبلغت نسبة البطالة أعلى معدلات لها حيث وصلت إلى ٨,٩ في المائة على الرغم من الزيادة الكبيرة في نسبة العمالة في القطاع غير المنظم. وصاحب ذلك تدهور في الأوضاع الاجتماعية، وهبط مستوى معيشة ٧ ملايين نسمة في أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى ما دون خط الفقر.

\* E/2003/100

وكانت البيئة الخارجية غير المواتية عاملا حاسما في سوء الأداء الاقتصادي للمنطقة. وهناك ثلاثة عوامل كان لها تأثيرها بوجه خاص رغم تباين هذا التأثير من بلد لآخر. أما العامل الأول فهو تدهور الأوضاع المالية، الأمر الذي كان له أثره القوي بوجه خاص على اقتصادات بلدان السوق المشتركة للجنوب من حيث تكلفة وحجم الموارد الخارجية على السواء. والعامل الثاني هو فقد اقتصاد الولايات المتحدة لقوته الدافعة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، مما كان له أثره على المكسيك وأمريكا الوسطى وأجزاء من منطقة البحر الكاريبي بوجه خاص. وتمثل العامل الثالث في تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان غير المصدرة للنفط، والتي تعرضت للخسارة في هذا المجال للعام الخامس على التوالي.

وكانت قدرة السياسات الاقتصادية المحلية على الاستجابة محدودة للغاية. وقامت معظم البلدان بطرح سياسات نقدية وضريبية صارمة في محاولة لحماية عملاتها من ضغوط أسعار الصرف وتحقيق اتجاه قادر على الصمود من حيث تراكم الدين العام. وفي معظم الحالات، كانت أسعار الصرف الحقيقية هي العامل الوحيد الذي ساعد على تنشيط القدرة التنافسية لقطاع الإنتاج. وحظي عدد قليل من البلدان بمساحة كافية للمناورة الاقتصادية، من بقايا السنوات الماضية، تمكنت فيها من اتباع سياسات اقتصادية لمكافحة تقلبات الدورات الاقتصادية.

وارتفع معدل التضخم إلى ١٢ في المائة، أي ضعف معدله لعام ٢٠٠١، ولعل ذلك يعزى كلية إلى خفض قيمة العملات، وكانت اتجاهات الأجور عموما متمشية مع التغييرات في معدلات الإنتاجية.

ومع أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان ضعيفا خلال عام ٢٠٠٢، إلا أنه بدأ يزداد قوة على مر العام إلى أن حقق معدلا إيجابيا في الربع الأخير من السنة. وعلى أساس استمرار هذا الاتجاه، تقول التوقعات بحدوث معدل نمو قدره ٢ في المائة في المنطقة خلال عام ٢٠٠٣.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	أولا - لمحة عامة . . . . . ١ - ١٦
٩	ثانيا - القطاع الخارجي . . . . . ١٧ - ٣٩
١٥	ثالثا - السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي . . . . . ٤٠ - ٥٣
١٩	رابعا - الأداء الاقتصادي المحلي . . . . . ٥٤ - ٧٥

## أولا - لمحة عامة

١ - انخفض النشاط الاقتصادي في المنطقة بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ مما نجم عنه معدل نمو سلبي بالنسبة للفرد (- ٢ في المائة) للسنة الثانية على التوالي. وكانت الاقتصادات الأشد تضررا هي اقتصادات الأرجنتين وأوروغواي وفنزويلا، بينما ظل معدل الناتج المحلي الإجمالي الفردي ثابتا في بقية البلدان. ويأتي هذا الأداء في ختام خمس سنوات من النمو المتباطئ (حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي سالبا بنسبة '٠,٣ -' في المائة منذ عام ١٩٩٨) في ظل ظروف اقتصادية دولية مناوئة. وتدهورت الأحوال الاجتماعية في المنطقة تمشيا مع هذه الاتجاهات.

٢ - وهذا الانتكاس في معدل الناتج المحلي الإجمالي يعزى إلى حد كبير إلى التباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠٠١. بيد أن غالبية كبيرة من بلدان المنطقة شهدت انفراجا في هذا الاتجاه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢. بل إن الاتجاه التزولي الحاد الذي شهده اقتصاد الأرجنتين توقف في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢ (ويعزى ما يزيد على النصف في تقلص معدل الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ إلى الاتجاه التزولي الذي سبق إبطال العمل بنظام قابلية تحويل العملات). ومع ذلك، فقد تم الإبقاء على حالات التقلب الاقتصادي القصيرة الأجل هذه في نطاق معدلات متدنية تماما، وبفضل استمرار هذا الانتعاش البسيط من المتوقع أن يزيد معدل الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ٢ في المائة خلال عام ٢٠٠٣.

٣ - وقد تأثر أداء المنطقة نتيجة للظروف الاقتصادية الدولية المناوئة التي نشأت في عام ١٩٩٨ كرد فعل للأزمة الاقتصادية في آسيا والاختلالات التي تفاقمت خلال التسعينات. وتمثلت الأحداث الخارجية التي كان لها أشد الأثر على المنطقة في تدهور الأوضاع المالية الدولية، وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، والانخفاض المطرد في معدلات التبادل التجاري للبلدان غير المصدرة للنفط.

٤ - وكان العامل الأهم من بين هذه العوامل جميعها هو الاتجاه التزولي الذي طرأ على السوق المالية الدولية الذي كان له أثره القوي بوجه خاص على اقتصادات بلدان السوق المشتركة للجنوب. وقد بلغت قيمة التحويلات الخارجية الصافية بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية ككل معدلا سالبا قدره '٣٩ -' بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ (أي بنسبة ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية)، ويتعلق نصف هذا الرقم بالأرجنتين. وكانت الاقتصادات الأشد تأثرا بهذه الظاهرة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) هي اقتصادات أوروغواي والأرجنتين وفنزويلا.

٥ - كما انعكست الأوضاع المالية الخارجية السائدة في الأقساط عالية الخطورة على الديون الخارجية العامة (أي اتساع نطاق الهوامش السيادية)، والتي فاقت الانخفاض في أسعار الفائدة الدولية. وفي عام ٢٠٠١، تجاوزت الأرجنتين عتبة نقاط الأساس المحددة بـ ٤٠٠٠ نقطة، وارتفع هامشها إلى ٧٠٠٠ نقطة أساس في عام ٢٠٠٢، وهي مرتبة ترتبط بشكل من أشكال الإعسار. وعلى عكس ما افترضته الأوساط المالية الدولية، فإن الحالة في الأرجنتين كان لها أثر مباشر على أوروغواي وباراغواي، كما أثرت بشكل غير مباشر على الاقتصادات الأخرى في المنطقة.

٦ - ودفعت حالة عدم اليقين التي تولدت عن الانتخابات الرئاسية في البرازيل بالهوامش السيادية إلى ما يتجاوز ٢٤٠٠ نقطة أساس. وعكست هذه الحالة نوعاً من ردود الفعل المغالى فيها من جانب سوق المال إزاء بلد كان يتمتع، بعد عدة سنوات من التكيف، بفائض مالي أساسي وأيضاً بفائض في ميزانه التجاري. وأدى إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى التخفيف من حالات التوتر المالية، كما بدأت الهوامش في التقلص وإن لم يكن بدرجة كافية.

٧ - وكان تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ عاملاً هاماً آخر، ولا سيما في المكسيك، وفي البلدان الخمسة الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وفي الجمهورية الدومينيكية وهايتي وبنما. وحققت ثلاثة بلدان فقط من هذه البلدان (كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور) معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي الفردي، ولكن حتى في هذه الحالات كانت المعدلات أدنى من متوسطاتها التاريخية.

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

٢٠٠١ <sup>(أ)</sup>	٢٠٠١	٢٠٠٠	
			<b>النشاط الاقتصادي والأسعار</b>
	معدلا النمو السنوية		الناتج المحلي الإجمالي
٠,٦-	٠,٣	٣,٨	الناتج المحلي الإجمالي الفردي
٢,٠-	٢,٩-	٢,٢	أسعار المستهلكين
١٢,٢	٦,١	٩,٠	معدلات التبادل التجاري
٠,٣-	٢,٩-	٦,٠	
	نسب مئوية		البطالة المعلنة في المناطق الحضرية
٨,٩	٨,٤	٨,٤	الميزان المالي/الناتج المحلي الإجمالي <sup>(ب)</sup>
٣,٤-	٣,٢-	٢,٥-	
	ببلايين الدولارات		<b>القطاع الخارجي</b>
٣٩٠,٩	٣٩٢,٠	٤٠٧,٤	الصادرات (السلع والخدمات)
٣٨١,٣	٤١٢,٢	٤٢٠,٥	الواردات (السلع والخدمات)
٢٣,٤	١,٢-	٤,٥	الميزان التجاري للسلع
١٣,٨-	١٩,٠-	١٧,٦-	الميزان التجاري للخدمات
٥١,١-	٥٤,٦-	٥٣,٢-	رصيد حساب دخل عوامل الإنتاج
١٥,١-	٥١,٠-	٤٦,٠-	رصيد الحساب الجاري
١٢,٥-	٣٢,٦	٦٠,٧	رصيد حساب رؤوس الأموال والحساب المالي
٢٧,٦-	١٨,٤-	١٤,٧	الرصيد العام
٣٩,٠-	٤,٨-	٠,٢-	تحويلات الموارد الصافية

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) متوسط بسيط.

٨ - وتدهورت معدلات التبادل التجاري بالنسبة لاقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٩٨ باستثناء حالات البلدان المصدرة الصافية للنفط والمنتجات النفطية (فنزويلا وإكوادور والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين) والجمهورية الدومينيكية. وكانت البرازيل وشيلي وبيرو أشد البلدان تضررا على مدى الخمس سنوات الماضية، وقد سجلت معدلات انخفاض ثنائية الرقم. وفي عام ٢٠٠٢، لحقت أشد الخسائر بالبرازيل وبوليفيا وهندوراس حيث بلغت معدلات الانخفاض نحو ٣ في المائة أو أكثر.

٩ - وعلى وجه العموم، تمثل أبرز جوانب السياسة الاقتصادية في عام ٢٠٠٢ في فقد السلطات بعضا من حرياتها في إدارة التطورات الاقتصادية المتلاحقة. وقد عزى هذا الفقدان للقدرة على المناورة إلى كل من زيادة العوائق الخارجية والاختلالات التي تراكمت خلال السنوات التي بدت فيها التوقعات الاقتصادية أكثر إشراقا.

١٠ - وترتب على ذلك، مع عدد قليل جدا من الاستثناءات، أن أصبحت السياسة النقدية في المنطقة سياسة انكماشية، كرد فعل أساسي للضغوط التي تعرضت لها أسواق الصرف. وفي الاقتصادات التي كانت أشد تأثرا بهذه الاختلالات المالية، فإن خفض قيمة عملاتها تجاوز الحد عموما، في حين انعكس اتجاه الهوامش السيادية، في معظم الأحوال، في زيادة أسعار الفائدة المحلية. وتمكنت بعض البلدان (مثل شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو) من اتباع سياسات نقدية توسعية. بيد أن هذه السياسات لم تكفل بالنجاح دائما في اجتذاب الائتمانات من القطاع العام بالنظر إلى الموقف التحويطي الذي اتخذته المصارف والمقترضون على السواء. ولم يكن هناك أيضا مجال كبير للمناورة فيما يتعلق بالسياسات المالية في معظم اقتصادات المنطقة. ويعزى ذلك جزئيا إلى أن مقدار الحرية الذي كان متاحا للمناورة أصلا جرى استغلاله في تنفيذ السياسات الرامية إلى مكافحة اختلالات الدورات الاقتصادية خلال السنوات الثلاث السابقة. وواصلت بعض البلدان بذل جهودها من أجل تحسين مالياتها العامة عن طريق اللجوء إلى أساليب هيكلية لتنشيط العائدات المالية. وتضم هذه البلدان البرازيل، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وبنما. وبناء على ذلك، فإن معظم اقتصادات المنطقة نفذت سياسات مالية استهدفت التصدي لمسألة تحمل الديون العامة، الأمر الذي أدى، بالتالي، إلى إيجاد عوامل انكماشية إضافية.

١١ - والدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه في هذا الصدد هو أن القدرة على اتباع سياسات مالية قادرة على مكافحة اختلالات الدورات الاقتصادية إنما تتولد خلال سنوات الازدهار الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا طبقت خلال فترات الازدهار الاقتصادي سياسات معززة للتقلبات الدورية، لن يكون هناك مناص أمام السلطات المالية في فترات

الهبوط الاقتصادي من اللجوء إلى تدابير في مجال السياسات سيكون من شأنها حتما مضاعفة عوامل الكساد الاقتصادي.

١٢ - وشكلت الاتجاهات المتباينة لأسعار الصرف الثنائية الحقيقية داخل المنطقة إحدى السمات البارزة خلال عام ٢٠٠٢. وباستثناء إكوادور، وغواتيمالا، وترينيداد وتوباغو، فقد انخفضت قيمة عملات جميع البلدان مقابل الدولار واليورو من حيث القيمة الحقيقية. ومن جهة أخرى، فإن اتجاهات أسعار الصرف الثنائية الحقيقية داخل المنطقة اتسمت بالاختلاط الشديد. وعلى الرغم من ذلك، فقد تبين في عام ٢٠٠٢ أن أسعار الصرف الحقيقية ستوائم نفسها في نهاية المطاف مع مستوى القدرة التنافسية الذي يكشف عنه قطاع الإنتاج في بلد ما. وحيثما حادت سياسة أسعار الصرف عن هذا الطريق، سواء لأنها استخدمت كدعماء لتثبيت معدل التضخم أو لأن الحوافز المالية أشارت مؤقتاً إلى اتجاه آخر، فإن التدهور في الموقف التنافسي لقطاع الإنتاج يجعل من الضروري في نهاية المطاف إدخال تغيير على السياسات.

١٣ - ولقد كان للإشارات السلبية التي صدرت عن الاقتصاد الدولي والاستجابات الوطنية لهذه الإشارات في مجال السياسات العامة أشد الأثر على اقتصادات أمريكا الجنوبية، وهي الاقتصادات التي كان لها هي أيضاً أعظم الأثر على متوسط معدلات النمو الإقليمية. وازدادت خطورة الأزمات التي تعرضت لها ثلاثة من البلدان الأربعة الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب. وقد تجلّى ذلك بوجه خاص بالنسبة للأرجنتين وأوروغواي، بينما سجلت البرازيل معدلاً متواضعاً للنمو اقتصادي (١,٥ في المائة). ومن بين البلدان الأخرى في أمريكا الجنوبية، برزت فنزويلا بنسبة انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بلغت قرابة ٩ في المائة. وكانت بيرو، وبدرجة أقل إكوادور والجمهورية الدومينيكية، هي البلدان الوحيدة الأخرى التي حققت نوعاً ما أداء قوياً فيما يتعلق بالنمو في عام ٢٠٠٢. أما بقية الدول في المنطقة فقد عجزت عن وقف التدهور الذي لحق بقوة الدفع الخاصة باقتصاداتها. وحققت بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية أداء متبايناً، لكنها تمكنت في مجموعها من تحقيق معدل نمو معتدل.

١٤ - وانخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مقاساً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) للسنة الرابعة على التوالي في عام ٢٠٠٢. ويبدو أن انخفاض الاستثمارات ينبئ بحدوث خفض في احتمالات النمو في الأجل المتوسط، وفي الحالات الأشد حرجاً قد يتعين تدعيم النمو القصير الأجل عن طريق استخدام موارد الإنتاج ناقصة الاستغلال (البطالة)، والعمالة الناقصة، وطاقات الإنتاج العاطلة) أثناء موجة حالات الركود الأخيرة. ولم يكن



انخفاض مستوى الاستثمار في عام ٢٠٠٢ مرتبطاً بمحدوث انخفاض في المدخرات الوطنية، لكنه كان بالأحرى مقابلاً طبيعياً لتسوية العجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات (أو الوفورات الخارجية). وقد بلغت التسوية في هذا المتغير ما يعادل ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية في عام ٢٠٠٢، بالمقارنة مع نسبة ٢,٧ في المائة كمتوسط لفترة التسعينات، وتم تحقيقها أساساً عن طريق تخفيض الواردات. وكشف اقتران حالات الانخفاض في الاستثمارات والوفورات الخارجية عن وجود عوائق خارجية نجحت عن الاستغلال الناقص لعوامل الإنتاج المحلية وعن حالة أصبح فيها لموازين المدفوعات أثر حاسم على مستوى النشاط الاقتصادي. وبالنسبة لأغلبية المنطقة، كانت تلك هي المرة الأولى التي ينشأ فيها موقف من هذا القبيل منذ الثمانينات. وكانت هذه العوائق الخارجية شاقّة بوجه خاص بالنسبة للبلدان الأربعة الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب.

١٥ - وارتفعت نسبة البطالة من ٨,٤ في المائة من القوى العاملة في عام ٢٠٠١ إلى رقم قياسي بالنسبة للمنطقة هو ٨,٩ في المائة. وهذه الأرقام هي شاهد على الطابع الدوري للعمالة، لكنها تؤكد أيضاً على التدهور الهيكلي الذي شوهد خلال العقد الماضي والذي انعكست آثاره في مستويات البطالة فاقت حتى مستوياتها خلال الأزمة التي وقعت في الثمانينات. وانخفض مستوى الأجور الحقيقية، في المتوسط، بنسبة ١,٦ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠١. ووفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فإنه سيتضاعف عدد الفقراء في المنطقة خلال عام ٢٠٠٢ إلى ما يربو على ٧ بليون نسمة.

١٦ - وبلغ معدل التضخم الضعف حيث ارتفع إلى ١٢ في المائة. وكان ذلك نتيجة مباشرة لما حدث من عمليات خفض القيمة الإسمية للعمالات وليس كنتيجة مباشرة للضغوط من أجل زيادة الأجور والتي كانت ستبديد ما تحقق من مكاسب من خلال الإنتاجية.

## ثانياً - القطاع الخارجي

١٧ - بلغ حجم صافي التحويلات الخارجية من الموارد إلى المنطقة ككل ٣٩ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ أي ما يمثل نسبة ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وانعكس الاتجاه من صافي تدفقات الموارد إلى الداخل في عام ١٩٩٩ ولكن المنطقة لم تشهد تدفقات إلى الخارج بهذا الحجم منذ أواخر الثمانينات. وكان السبب الرئيسي لذلك هو الهبوط الحاد في صافي التدفقات الرأسمالية إلى الداخل وما صحب ذلك من تكييف جذري في الحساب

التجاري الذي تحقق أساسا بسبب الانكماش في الواردات. وخدم البطء في الإنتاج العالمي وفي النشاط التجاري كخلفية لهذه التطورات.

١٨ - قفز حجم الرصيد التجاري الإقليمي من عجز يصل إلى ٢٠,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى فائض قدره ٩,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وكان ذلك أول رصيد إيجابي يتم تسجيله على مدى عقد من الزمن. وساهمت الفوائض التجارية الضخمة التي سجلتها الأرجنتين والبرازيل وفي فنزويلا وبدرجة أقل شيلي في التعويض إلى حد كبير عن نواحي القصور التي شهدتها البلدان الأخرى. وسُجل رصيد إيجابي أيضا بالنسبة للتحويلات الجارية. وحافظت هذه التحويلات التي تتألف أساسا من التحويلات الأسرية والتي أصبحت تمثل مصدرا مهما للتمويل الخارجي لبعض البلدان حافظت على الاتجاه التصاعدي الذي شهدته السنوات السابقة ووصلت إلى أكثر من ٢٦,٣ بليون دولار.

١٩ - لم تكن الفوائض والتحويلات التجارية كافية لتغطية المدفوعات الصافية للأرباح والفائدة التي بلغ حجمها ٥١ بليون دولار. إلا أن حجم العجز الناجم في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الإقليمي لعام ٢٠٠٢ وقدره ١٥,١ بليون دولار (نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي) كان يقل كثيرا عن العجز الذي شهدته عام ٢٠٠١ والذي زاد على ٥١ بليون دولار.

٢٠ - انعكست الاضطرابات المالية التي تسببت في الصعوبات في المنطقة في تقلص الحسابات الرأسمالية والمالية في ميزان المدفوعات. وأدت المشاكل المتمثلة في صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وتضاؤل التدفقات إلى الداخل من الاستثمار المباشر الأجنبي وضخامة تدفقات رأس المال إلى الخارج في فترات قصيرة إلى هبوط حاد في صافي التدفقات إلى الداخل من رأس المال ولا سيما في الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وفنزويلا. وتمت تغطية عجز المنطقة في الحساب الجاري والحسابات المالية من خلال تمويل تعويضي وخفض ضئيل في الاحتياطات الدولية.

#### وصلت التدفقات الرأسمالية إلى الداخل أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٨٩.

٢١ - في عام ٢٠٠٢ وبسبب تدهور الأوضاع في الأسواق المالية الدولية هبطت التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أدنى مستوياتها منذ أواخر الثمانينات. وبسبب المناخ المحيط بمرحلة ما بعد الانتخابات في البرازيل من ناحية أصبح المستثمرون كارهين للمخاطرة بشكل متزايد ولا سيما في الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. ونتيجة لذلك اتجهت أوضاع المنطقة للاقتراض من الخارج إلى الأسوأ نظرا لأن الهوامش ذات السيادة كانت تزيد على مقابلة التخفيضات في أسعار الفائدة الدولية. إلا

أن هذه الاضطرابات المالية بدأت تخف في أواخر عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣ واتجهت الهوامش نحو الضيق ولا سيما في البرازيل.

٢٢ - بلغ حجم التدفقات الرأسمالية إلى الداخل ١٢ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ بالمقارنة إلى مبلغ ٥٨ بليون دولار وهو مبلغ ظلت تتلقاه المنطقة سنويا في المتوسط بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١. وانتشر الاتجاه التنازلي للتدفقات الرأسمالية التعويضية وكانت الأرقام سلبية في بعض عناصرها الرئيسية. ويرجح لهذه الحالة أن تستمر في عدد من البلدان بسبب ارتفاع مستويات الدين المتراكم لديها في فترة التسعينات واستمرار "الهروب إلى بر السلامة" الذي قلص التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق "الآخذة في الظهور".

٢٣ - من بين المكونات للتدفقات الرأسمالية المستقلة بلغ حجم الاستثمار المباشر الأجنبي ٤٠,٣ بليون دولار وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط السنوي البالغ ٦٧ مليون دولار الذي سجل في الفترة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١. ويُعزى هذا الانخفاض من جهة إلى العوامل القصيرة الأجل والتي تراوحت، اعتمادا على البلد المعني، بين الانكماش وبين عدم الاستقرار السياسي إلى حد كبير أو عدم التيقن الذي تولد من التغيرات التي شهدتها الحالة الاقتصادية (وكل ذلك حدث في الأرجنتين على سبيل المثال) ويعزى من جهة أخرى إلى العوامل الطويلة الأجل مثل اكتمال عملية الخصخصة في كثير من البلدان.

٢٤ - بعد الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) التي عادت أثناءها التدفقات الرأسمالية من البنوك الدولية إلى المنطقة بوفرة، بدأ صافي التدفقات المالية المتجهة إلى المنطقة في الانخفاض. وهبط دين المنطقة للبنوك الدولية بنسبة ٢٠ في المائة بين آخر عام ١٩٩٧ وأوائل عام ٢٠٠٢. وظلت تدفقات الأسهم متقلبة وشهد النصف الأول من السنة تدفقات رأسمالية صافية إلى الخارج.

٢٥ - كتوفر المصدر الرئيسي الآخر للتمويل في فترة التسعينات من إصدارات السندات الدولية ففي عام ٢٠٠٢ بلغ حجم توظيف السندات الدولية ١٩,٥ بليون دولار أي نصف الرقم المسجل لعام ٢٠٠١. واشتملت معظم هذه العمليات على إصدار سندات ذات سيادة طُرح معظمها بواسطة البرازيل، وشيلي، وكولومبيا، والسلفادور، والمكسيك، وبيرو في حين استخدمت العائدات بأكملها تقريبا لترحيل الديون. وكانت هنالك إصدارات قليلة للسندات التجارية في تلك السنة.

٢٦ - استمرت معدلات وشروط هذه الإصدارات تعكس الاتجاه السليبي العام الذي ظل سائدا منذ وقوع الأزمة الآسيوية. واستمرت آجال الاستحقاق لمدة سبع سنوات تقريبا في حين تراوح متوسط تكلفة الإصدارات الجديدة بين معدل سنوي قدره ١١ في المائة في

الفصل الأول قبل أن يرتفع إلى نسبة ١٤ في المائة في أيلول/سبتمبر وينخفض بعد ذلك بدرجة ضئيلة. بيد أن هذا الرقم يخفي مجموعة من الحالات المتباينة تماما. فالزيادة تعزى أساسا إلى أسعار الفائدة العالية التي ظلت تدفعها بلدان المنطقة منذ أن ظل العائد ثابتا عند نسبة ٤ في المائة في السنة على سندات الخزنة الأمريكية التي مدتها ١٠ سنوات.

٢٧ - نظرا لمحدودية الفرص المتاحة للبلدان في الحصول على تمويل طوعي والأزمات الناتجة من ميزان المدفوعات التي أثرت في عدد منها أصبح التمويل التعويضي ولا سيما من صندوق النقد الدولي يتسم بأهمية كبيرة. واستطاعت البرازيل وأوروغواي وقد أضرت بهما أزمة الأرجنتين وانعدام الفرص في الحصول على ائتمانات طوعية تأمين قروض ضخمة من صندوق النقد الدولي. ولم تستطع بلدان أخرى تأمين قروض من هذا المصدر لأنها لم تتوصل إلى اتفاق بعد بشأن المشروطيات.

#### استمرت التجارة الخارجية تعاني من آثار تدهور البيئة الاقتصادية العالمية.

٢٨ - أدى انعدام قوة الدفع في الاقتصاد العالمي العام في عام ٢٠٠٢ إلى زيادة الهبوط في معدلات التبادل التجاري في معظم البلدان ولا سيما البلدان غير المصدرة للنفط مما زاد من الاتجاه التنافسي الذي ظل سائدا منذ عام ١٩٩٨ بعد وقوع الأزمة الآسيوية.

٢٩ - كان انخفاض أسعار السلع هو السبب الرئيسي لهذا الركود. وانخفض الرقم القياسي لأسعار السلع بالنسبة للمنتجات التي تصدرها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بخلاف النفط بنسبة ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ بالنسبة للمتوسط الذي شهدته في عام ٢٠٠١ مما نتج عنه هبوط تراكمي بلغ ٦ في المائة على مدى عامين. وكانت المواد الخام ولا سيما المعادن هي الأكثر تضررا إضافة إلى بعض المنتجات الغذائية (السكر والسمك الروبيان). إلا أن البن كان أكثر الضحايا مرة أخرى بسبب هبوط الأسعار بمعدل ١٠ في المائة مما أطال أمد الاتجاه التنافسي. وشملت الاستثناءات لهذا الاتجاه الحبوب ودقيق السمك والصوف والذهب.

٣٠ - انعكست البيئة الخارجية غير المواتية أيضا في حجم الصادرات التي شهدت نموا ضئيلا نسبيا (بأقل من ٢ في المائة) بالنسبة للمنطقة ككل وانخفض الحجم في نصف البلدان تقريبا.

٣١ - كان السوق الأمريكي أبعد ما يكون من أن يصبح أداة تساعد على النمو في البلدان المجاورة على نحو ما كان يقوم به حتى عام ٢٠٠٠. وانخفضت في الواقع مبيعات البلدان الأعضاء في الاتحاد الكاريبي إلى ذلك السوق (الذي يمثل أهمية حيوية لها). وكانت مبيعات جزر البهاما ومونتيسيرات وسان كيتس ونيفيس تمثل استثناء في هذا الصدد.

٣٢ - تضررت أيضا أحجام الصادرات من الانكماش الذي بلغ ١٤ في المائة في السوق الأقاليمي نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في المنطقة. وشهدت بلدان السوق المشتركة للجنوب أقصى حالات الهبوط (٣٧ في المائة) حيث انخفضت نسبة الصادرات الإجمالية ممثلة في المبيعات الأقاليمية إلى ١١ في المائة بالمقارنة إلى نسبة ٢٥ في المائة سجلت في عام ١٩٩٨. وانخفض حجم التجارة في بلدان الجماعة الآندية بنسبة ٧ في المائة في حين ظل حجم المبيعات ثابتا في بلدان السوق المشترك لأمريكا الوسطى.

٣٣ - أدى انخفاض قيمة العملة في كثير من البلدان إلى انكماش الواردات بدلا من زيادة الصادرات. ويُعزى ذلك إلى انتشار السلع التي لا تتميز إمدادها بالمرونة في المدى القصير من بين منتجات الصادرات المباعة في معظم البلدان في المنطقة. وشذت البرازيل عن هذا الاتجاه حيث شهدت زيادة ملحوظة في حجم صادراتها المسجلة في الربع الثاني بفضل زيادة التنافسية التي ولدها تخفيض قيمة عملتها من بين عوامل أخرى.

وكانت النتيجة هي قلة الصادرات وانخفاض حجم الواردات بشكل أكبر في معظم البلدان.

٣٤ - وبشكل عام انخفضت العائدات من صادرات السلع في أغلبية البلدان في الوقت الذي شهد فيه عدد أكبر منها انخفاضا في الواردات.

٣٥ - اضطرت بلدان أمريكا الوسطى للمنافسة بالأسعار المتدنية لصادراتها الزراعية الرئيسية بما فيها البن والسكر والموز وكذلك مع الاتجاه الهبوطي في السوق الأمريكي. وكان اقتصاد كوستاريكا والسلفادور حيث تمثل السلع المصنعة المنتجة في إطار الصناعات التجميعية الصغيرة ونظم مناطق التجارة الحرة نسبة مئوية كبيرة من إجمالي الصادرات هما الاقتصادان الوحيدان اللذان شهدت فيهما المبيعات نشاطا بعد ركودهما في السابق وكان الانتعاش محدودا في حالة كوستاريكا. وفي حالة المكسيك وأكبر شركائها التجاريين هي الولايات المتحدة الأمريكية هبط حجم الصادرات في الربع الأول ورغم نشاطها نوعا ما بعد ذلك فقد ظل نمو الصادرات ثابتا بالنسبة للسنة ككل مما منع الاقتصاد من استعادة الأرض التي فقدتها في عام ٢٠٠١. وباستثناءات قليلة اتبعت واردات هذه البلدان نمطا مماثلا لنمط صادراتها. ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه لتأثير الصادرات على النشاط الاقتصادي في هذه البلدان وإلى أهمية قطاعات الصناعات التجميعية الصغيرة فيها.

٣٦ - في بلدان حوض البحر الكاريبي شهدت السياحة وهي مصدر مهم آخر لعائدات النقد الأجنبي علامات انتعاش ضعيفة من الصدمات التي أحدثتها الكساد في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتشير

الأرقام بالنسبة للشهور الأولى من السنة إلى ثبات النمو أو إلى حدوث انخفاض أكبر في أعداد السياح القادمين وفي العائدات من السياحة. وشملت العلامات الإيجابية القليلة زيادة في حالات وصول السفن السياحية إلى بليز بعد توقيعها اتفاقات مع عدد من خطوط السفن السياحية وزيادة في حالات التوقف المؤقت في غرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسان فنسنت وغرينادين في الفصل الأول وفي سانت لوسيا في الفصل الثالث.

٣٧ - أدى انخفاض مستويات الواردات في كل من الأرجنتين (- ٥٦ في المائة) والبرازيل إلى هبوط حجم الصادرات في جميع البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب باستثناء البرازيل. وسجلت أوروغواي وهي الأشد تضررا انخفاضا في الصادرات برقم ثنائي. وعلى العكس من ذلك ارتفع حجم الصادرات من الصناعات الاستكشافية في بيرو في بلدان منطقة الإنديز في حين استفادت إكوادور وفنزويلا من الارتفاع في أسعار النفط الخام. واستمر الرصيد التجاري لهذين البلدين الأخيرين يسير في اتجاه معاكس في كل منهما حيث سجلت زيادات في الفائض في فنزويلا وفي العجز الضخم في إكوادور. وعكست هذه النتائج انخفاضا بمعدل ٣٠ في المائة في حجم الواردات في فنزويلا بسبب الانتكاس الاقتصادي الذي شهده ذلك البلد وتخفيض قيمة البوليفار وزيادة بأكثر من ٢٠ في المائة في واردات إكوادور بسبب العمل المستمر في تشييد خط أنابيب لنقل النفط الخام واستمرار الزيادة في قيمة عملتها الفعلية.

#### لم تظهر أي زيادة في الدين الخارجي في عام ٢٠٠٢.

٣٨ - أظهر الدين الخارجي الإجمالي لأمريكا اللاتينية انخفاضا رمزيا بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ ووصل إلى ٧٢٥ بليون دولار. وسجل معظم بلدان المنطقة خلال السنة التي شهدت فيها هذه البلدان صعوبات في الحصول على تمويل خارجي زيادات ضئيلة للغاية أو انخفاضا ضئيلا في التزاماتها الخارجية. وأظهر عدد قليل جدا من البلدان التزامات جديدة للاقتراض الصافي. ومن بين البلدان التي شهدت أكبر الزيادات إكوادور (١٠ في المائة) بسبب الزيادة في دينها الخاص وأوروغواي (١٩ في المائة) التي أبرمت اتفاقات جديدة مع مؤسسات متعددة الأطراف.

٣٩ - أبقى أكثر من نصف البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهي البلدان التي تتميز اقتصاداتها بالانفتاح أكثر من المتوسط في الإقليم عادة المؤشرين التقليديين لأعبائها من الديون ضمن نطاق معتدل. وعلى العكس من ذلك شهدت بوليفيا والبرازيل وبيرو وهي من أكثر البلدان المثقلة بالديون نسبة تقارب ٥٠ في المائة للدين بالمقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي ونسبة تصل إلى ٣٠٠ في المائة للدين مقابل الصادرات. ومع ذلك فإن مما يدعو

إلى التشجيع ملاحظة أن هذا المؤشر شهد تحسنا ملحوظا في البرازيل وبيرو منذ عام ١٩٩٩. إلا أن المؤشرين قد انخفضا معا في كل من إكوادور وأوروغواي.

### ثالثا - السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي

٤٠ - تفاقم في سنة ٢٠٠٢ فقدان الحرية في إدارة السياسات المالية والنقدية في معظم اقتصادات المنطقة. وما انفك مجال قدرة المسؤولين عن المناورة يضيق على مدى السنوات الخمس السابقة للموازاة بسبب تفاقم العجز المالي الذي بلغ ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠١. واضطر ازدياد القيود المالية الخارجية للحكومات إلى تشديد مواقفها المالية من أجل تعزيز موثوقية سياساتها ورفع أسعار الفائدة المحلية لمواجهة الضغط الذي تخضع له عملاتها.

٤١ - وفي ظل هذه الظروف عادت مسألة الدين العام والقدرة على تسديده إلى الواجهة مجددا. ازداد حجم الدين جراء تفاقم العجز المالي منذ بداية الأزمة الآسيوية، وتسبب ذلك، بالإضافة إلى ما اقترن به من تباطؤ اقتصادي، في ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتفاقمت المشكلة بفعل تطورات السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف التي نجمت عن ارتفاع أسعار الفائدة (مؤدية بذلك إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين المحلي) وتدهور قيمة العملات (الذي أسفر عن ارتفاع الديون بالعملة الأجنبية إذا حسبت بالعملة المحلية). على أن السبب الرئيسي في انتقال العدوى المالية قد تمثل في سلوك المستثمرين الذي نشأت عنه نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها. والواقع أن المستثمرين أغفلوا ظروفًا من بينها مثلا ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدين (إكوادور والبرازيل) اللذين استطاعا أن يحققا فوائض أولية كبيرة، وهو ما دل على أهمية الجهد الذي بذلاه للوفاء بالتزامتهما.

### ميول السياسات المالية إلى اتباع نهج سلبي

٤٢ - لم تستعمل النفقات المالية في معظم الحالات، لإنعاش النشاط الاقتصادي لمواجهة ضالة الإيرادات. وكان مرد ذلك في بعضها إلى استعمال الإنفاق بالفعل في السنوات السابقة من أجل تلك الغاية فأصبح الإمعان فيه من قبيل المجازفة؛ أما في حالات أخرى، فكان ذلك بسبب عدم تعزيز قدرة إدارة السياسات المالية خلال السنوات التي كان الاقتصاد ينمو فيها بسرعة أكبر. وعلاوة على ذلك، أذى تعاظم عبء الدين العام إلى زيادة تدهور قدرة الإدارة المالية.

٤٣ - وقد انخفضت الإيرادات في معظم بلدان أمريكا الجنوبية وفي كل الاقتصادات التي كانت في حالة كساد. وكان الانخفاض حادا بالأخص في الأرجنتين وأوروغواي، حيث بلغ نحو ٢٠ في المائة بالقيمة الحقيقية. على أن الإيرادات كانت مرتفعة في نصف بلدان المنطقة

تقريبا، سيما بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وكانت الزيادة تعزى في عدد من البلدان المصدرة للنفط، إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، بينما اقتترنت في بلدان أخرى (بما فيها الجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا ونيكاراغوا) بالإصلاحات الضريبية. كما اتخذت الأرجنتين وكولومبيا وأوروغواي وفنزويلا خطوات لتحسين جباية الضرائب ومواجهة تدهور الأوضاع المالية.

٤٤ - وتقلصت النفقات المالية في العديد من البلدان، إما بسبب الضغوط الناجمة عن الحالة الاقتصادية العسيرة (كما هي الحال في الأرجنتين، وباراغواي، وأوروغواي، وفنزويلا) وإما كجزء من تنفيذ برامج التثبيت المتوسطة الأجل في سياق يتسم باعتدال النمو الاقتصادي (كما هو الشأن في بلدان أمريكا الوسطى وبنما). وفي العديد من الحالات، كان الاستثمار العام متغير التكيف، على غرار ما حدث في هندوراس، ونيكاراغوا، وبنما، وبيرو، وباراغواي، وترينيداد وتوباغو. أما في البلدان الأخرى - بربادوس، والبرازيل، وشيلي، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وجامايكا - فقد تم الإبقاء على مستويات الإنفاق أو زيد فيها.

٤٥ - وظل ميزان القطاع العام دون تغيير يذكر - بعجز يساوي ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة - كنتيجة صافية لتلك الاتجاهات في الإيرادات والنفقات. بيد أن هذه النسبة تحجب فروق حادة فيما بين البلدان. وتتضح هذه الفروق من نتائج الاقتصادات الثلاثة الأكبر في المنطقة، حيث تقلص عجز الأرجنتين من ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠١ إلى ١,٤ في المائة في سنة ٢٠٠٢؛ وزاد عجز المكسيك زيادة طفيفة من ٠,٧ إلى ١,٢ في المائة؛ فيما ارتفع عجز البرازيل من ١,٤ إلى ٤,٧ في المائة. وفي حين كان العجز المالي ظاهرة شاملة، فقد تقلص في نصف البلدان واتسع في نصفها الآخر.

٤٦ - وكانت السوق المالية المحلية هي مصدر التمويل الرئيسي لتغطية عجز بلدان أمريكا الجنوبية. بيد أنه واجهت بعض البلدان مثل الأرجنتين والبرازيل صعوبة في الحصول على الأموال من هذا المصدر، فاقتراب موعد الانتخابات في البرازيل جعل من الصعب إعادة تمويل الدين المحلي، مما حدا بها إلى إصدار السندات السيادية عندما سنحت الفرصة. ولجأ إلى هذا النهج أيضا كل من شيلي، وكولومبيا، وجامايكا، والمكسيك، وبيرو، وأوروغواي، فضلا عن عدة بلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، في حين اختارت البلدان الأخرى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.



### ضغوط أسعار الصرف وتأثيرها في السياسة النقدية

٤٧ - انخفضت قيمة العملات انخفاضاً ملموساً في بلدان عديدة نتيجة للاضطرابات المالية التي أرغمت السلطات على تنفيذ سياسات نقدية انكماشية لحماية عملاتها ودرء التضخم. وكانت شيلي، وكولومبيا، والمكسيك وبيرو البلدان الوحيدة التي استطاعت اعتماد سياسات نقدية أكثر استقلالية ومقاومة للتقلبات الدورية. بيد أن فعاليتها أعيقت بسبب عدم تحسن شروط التمويل في القطاع الخاص في حالات عديدة.

٤٨ - وأرغمت الأزمات الاقتصادية التي ألمت بالأرجنتين وأوروغواي وفتزويلا هذه البلدان على الانتقال إلى عملة عائمة، مما أدى إلى تدهور قيمة عملاتها تدهوراً حاداً بالقيمة الإسمية وكذلك بالقيمة الحقيقية مقابل الدولار واليورو وعملات البلدان الأخرى خارج المنطقة. وأدى إلغاء نظام قابلية العملة للتحويل في الأرجنتين إبان النصف الأول من السنة إلى انخفاض حاد حقيقي في بيزو الأرجنتين مقابل الدولار وكذلك مقابل عملات شركائها التجاريين الرئيسيين. على أن سعر الصرف شهد انتعاشاً طفيفاً فيما بعد. وانخفض الريال البرازيلي مقابل الدولار بالقيمة الحقيقية نتيجة للتقلبات المالية في البرازيل، حيث فقد ثلث قيمته في نهاية السنة. وناهز انخفاض البوليفار الفنزويلي في المتوسط ربع قيمته خلال الربع الأخير.

٤٩ - وشكل حجم انخفاض قيم العملات بدرجة كبيرة العنصر الحاسم في التقلبات التي طرأت على أسعار الصرف الفعلية (فيما يتعلق بجميع الشركاء التجاريين) في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. وقد تباينت درجات انخفاض عملات هذه البلدان إزاء الدولار واليورو، ولكن قيمتها ارتفعت مقابل عملات شركائها التجاريين في المنطقة. وكان هذا التأثير قوياً بصورة خاصة في بلدان أمريكا الجنوبية (وخاصة بوليفيا، والبرازيل، وشيلي، وباراغواي) التي لها علاقات تجارية متينة مع الاقتصادات الأشد تضرراً من انخفاض قيم العملات.

٥٠ - وكانت غواتيمالا وترينيداد وتوباغو والاقتصاديين الوحيدين غير المعتمدين لدولار الولايات المتحدة اللذين ارتفعت قيمة عملتيهما ارتفاعاً حقيقياً مقابل الدولار، وذلك بفضل التدفقات الرأسمالية القوية إلى الداخل. وظل التضخم في اثنين من اقتصادات المنطقة الثلاثة المعتمدة لدولار الولايات المتحدة - السلفادور وبنما - منخفضاً، وكان ذلك يعزى إلى استقرار أسعار الصرف الفعلية وأسعار الصرف الثنائية مقابل الدولار. بيد أن التضخم المحلي في إكوادور أسفر عن فقدان القدرة التنافسية لسعر الصرف بنحو ٧ في المائة مقابل الدولار و ١٠ في المائة مقابل عملات شركائها التجاريين ككل.

٥١ - وفي معظم البلدان، تأثرت السياسات النقدية بتقلبات أسعار الصرف. وقد قلص ذلك من قدرة البلدان على استعمال السياسات النقدية بوصفها أداة لمواجهة التقلبات الدورية في سياق كساد النشاط الإنتاجي. وكان الوضع أخطر من ذلك في البلدان التي خضعت - مثل فترولا وأعضاء السوق المشتركة للجنوب - لضغط قوي في مجال أسعار الصرف وكان عليها أن تلجأ إلى زيادات كبيرة في أسعار الفائدة على الودائع المصرفية لدعم عملائها ومحاولة تجنب التخفيضات المفرطة في قيمتها مما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم وتعريض نظمها المالية للخطر. ولم تتمكن البرازيل من الإبقاء على سياسة التدرج في تخفيضات أسعار الفائدة التي واصلت الأخذ بها حتى منتصف سنة ٢٠٠٢ سعياً منها إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي. وجمعت الأرجنتين بين التوسع النقدي القوي وارتفاع أسعار الفائدة، سيما أثناء النصف الأول من سنة ٢٠٠٢. وانخفضت أسعار الفائدة في النصف الثاني من السنة، بينما بدأت قيمة البيزو ترتفع، ولكن ظل الائتمان ثابتاً نتيجة للأزمة المصرفية.

٥٢ - وشملت البلدان التي انخفضت فيها أسعار الفائدة الاقتصادات المعتمدة لدولار الولايات المتحدة (إكوادور والسلفادور وبنما) التي استفادت من انخفاض أسعار الفائدة الدولية، فضلاً عن مجموعة صغيرة من البلدان التي كان لديها بعض الحرية في تنفيذ سياسات نقدية لمواجهة التقلبات الدورية. وعلى سبيل المثال، تحكمت شيلي وكولومبيا وبيرو في التضخم، خلال جزء من السنة على الأقل، بينما لم تتعرض المكسيك سوى لعدوى مالية طفيفة من الأرجنتين والبرازيل.

٥٣ - وظل العرض الصافي من الائتمان منخفضاً في عدد كبير من البلدان بسبب الحذر الكبير الذي توخته المصارف المحلية. وظلت هوامش أسعار الفائدة مرتفعة بل زادت في بعض البلدان كالأرجنتين، وأروبا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبنما، وبوليفيا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وغيانا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، وهايتي. ولم يقابل الانخفاض في أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بانخفاض نسبي في أسعار الفائدة على القروض، مما يوحي بأن النظام المصرفي التجاري كان يتبع سياسة محافظة بالنظر إلى عدم اليقين الناشئ من البيئة الاقتصادية الخارجية، ومن البيئة المحلية في بعض الحالات. ولذلك، ظلت تكلفة القروض مرتفعة جداً، مما قيد من توافر التمويل الضروري للإنتاج، وخاصة في حالة المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة.

## رابعاً - الأداء الاقتصادي المحلي

٥٤ - تقلص النشاط الاقتصادي بنسبة ٠,٦ في المائة. وكان ذلك خاتمة لخمس سنوات من الركود الاقتصادي في المنطقة التي انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون الرقم المسجل في سنة ١٩٩٧. وتفاقم انخفاض النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض في العمالة، مما جعل ارتفاع معدل البطالة يبلغ رقماً قياسياً. وفي الوقت ذاته، كبح ركود الطلب المحلي التضخم (رغم أن معدله زاد عما كانت عليه في سنة ٢٠٠١)، وهو ما ساعد على الحد من فقد القوة الشرائية.

### انكماش الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في المنطقة

٥٥ - بينما كان تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة للسنة الثانية على التوالي عائداً إلى الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي في الأرجنتين، وأوروغواي، وفنزويلا، شملت جميع البلدان فعلياً ركوداً في معدلات النمو (الذي بلغ أقل من ٢ في المائة في الغالبية الكبيرة من الحالات).

٥٦ - وكانت هذه الحالة ناجمة بالأساس عن الظروف الاقتصادية الدولية السلبية التي أدت إلى انخفاض حجم التجارة وأسعار الصادرات غير النفطية وحركة رؤوس الأموال. وأدت هذه العوامل التي اقترنت بعدد من العوامل المحلية إلى الحد من النمو في معظم البلدان، بما في ذلك اعتماد سياسات نقدية صارمة، وركود الائتمان المحلي، وظهور مشاكل مالية، وارتفاع مستويات الدين العام والخاص، وضغوط المضاربات التي أثرت في أسعار الفائدة، وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة فضلاً عن اضطرابات اجتماعية وسياسية في عدة بلدان. وتأثرت أيضاً بعض البلدان بالأحوال الجوية السيئة. ومن جهة أخرى، كانت هناك حالات محلية إيجابية ترتبط باستغلال الموارد الطبيعية، وانتعاش طفيف في الطلب المحلي والتمكن من حل مشاكل محددة، كالأخذ بنظام الحصص في توزيع الكهرباء بالبرازيل.

٥٧ - واختلف تأثير تلك العوامل من بلد إلى آخر. فقد تضررت مجموعة من البلدان تضرراً شديداً من الاتجاهات الاقتصادية في الولايات المتحدة التي فقد فيها الطلب على الواردات زخمه أثناء فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢. ودخلت ضمن هذه الفئة كل من الجمهورية الدومينيكية، وهاييتي، والمكسيك، وبنما، وبلدان السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. وحقق الاقتصاد المكسيكي نمواً بنسبة ٠,٩ في المائة، تجسد في زيادة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ونجم عن فتور السوق المكسيكية آثار سلبية في بلدان أمريكا الوسطى التي اقترنت فيها ضعف طلب الولايات المتحدة بأزمة حادة ظلت تنهك صناعة البن، ونشأت عنها آثار خطيرة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي والعمالة. وأدت تلك

العوامل مجتمعة إلى انكماش بسيط في نصيب الفرد من الإنتاج، باستثناء السلفادور وكوستاريكا اللتين ارتفع فيهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي نصف نقطة مئوية. وعلى العموم، فقد كان النمو في بلدان منطقة البحر الكاريبي ضعيفا، وكان ذلك يعزى في العديد من الحالات إلى عدم انتعاش الصناعة السياحية كلية من الركود الذي شهدته في سنة ٢٠٠١، وكذلك إلى الظواهر المناخية في بعض الحالات، مثل الفيضانات التي وقعت في جامايكا وسوء أحوال الطقس في بربادوس وكوبا.

٥٨ - وارتفعت مستويات الدين المحلي والخارجي كثيرا في البلدان الأخرى، مما جعلها معرضة بوجه خاص لشروط صارمة في مجال الإقراض ولهجمات المضاربة. وكان ضمن هذه الفئة البلدان الأربعة الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب. وفي الأرجنتين، تواصل خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٢ الانخفاض الحاد في الإنتاج الذي بدأ في منتصف سنة ٢٠٠١، ولكنه توقف لينعكس اتجاهه في الربع الثاني. بيد أن الناتج المحلي الإجمالي تقلص في الأرجنتين بنسبة ١١ في المائة خلال كامل السنة، حيث عكست الإحصاءات بدرجة كبيرة تأثير انهيار الإنتاج في النصف الثاني من سنة ٢٠٠١. وامتدت أزمة الأرجنتين إلى أوروغواي وباراغواي، على الخصوص، بفعل عدد من العوامل. وتقلص الناتج المحلي الإجمالي في هذين البلدين بنسبة ١٠,٥ في المائة و ٣ في المائة على التوالي. وتأثرت البرازيل بالاضطرابات المالية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، رغم أن الإنتاج زاد مع ذلك بنسبة ١,٥ في المائة، وشملت هذه الفئة من البلدان أيضا بوليفيا التي كانت أشد بلدان الأنديز تأثرا بالأزمة التي ألمت بكتلة السوق المشتركة للجنوب.

٥٩ - وتأثرت شيلي بوجه خاص من الاتجاه التنافسي الصارم في معدلات التبادل التجاري. وأدى هذا التدهور الذي استمر منذ الأزمة الآسيوية إلى انخفاض تراكمي بنسبة ٢٠ في المائة في حجم التجارة على مدى خمس سنوات. وكان هذا العامل هو السبب الرئيسي في التباطؤ المطرد في النشاط الاقتصادي للبلد.

٦٠ - وأخيرا، كان للعوامل المحلية في معظم بلدان الأنديز دور حاسم في الأداء الاقتصادي، مخلفة وراءها العوامل الخارجية. وتواصل انتعاش إكوادور من الأزمة الحادة التي عصفت بها في سنة ١٩٩٩، رغم أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ظل دون المستوى الذي بلغه في سنة ١٩٩٨. وحقق اقتصاد بيرو نموا بنسبة تزيد عن ٥ في المائة. وكان هذا النمو يعزى لعوامل من بينها بدء أنشطة منجم أنتامينا. وفي مقابل ذلك، سجلت فنزويلا إبان المحاض السياسية الذي شهدته انخفاضاً بحوالي ٩ في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي، رغم ارتفاع أسعار البترول الذي يشكل أهم صادراتها. كما لم تستطع كولومبيا

أن تستفيد استفادة كاملة من ارتفاع أسعار البترول ولم ينم اقتصادها سوى بنسبة ١,٦ في المائة، وذلك بالرغم من أن الحكومة طبقت سياسة نقدية توسعية على وجه العموم.

٦١ - وتقلص إجمالي الاستثمار الثابت مجددا بنسبة تفوق قليلا ٦ في المائة، مما جعل نسبة الاستثمار الإقليمي تبلغ بالكاد ١٨ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار سنة ١٩٩٥)، وهو ما يقل حتى عن النسب المسجلة في آخر الثمانينات وبداية التسعينات. وشهدت بلدان أمريكا الجنوبية أشد انتكاسة، حيث كان الاستثمار الثابت أشد عناصر الطلب العالمي تقلصا، على غرار ما يقع في حالة الكساد. وفي حالة الكساد الخاصة هذه، اقترنت إمكانيات التصدير المحدودة بارتفاع تكلفة السلع الرأسمالية المستوردة (والتي تضخمت بفعل تأثير تخفيض قيمة العملة)، فيما أدت ندرة التمويل أو غلاؤه إلى تباطؤ نشاط البناء. كما تقلص الاستثمار بفعل الاضطرابات السياسية أو الصراعات في بعض البلدان. وكانت إكوادور البلد الوحيد في المنطقة الفرعية الذي حقق نموا ملموسا في هذا الشأن، وذلك بفضل مد أنبوب جديد للنفط. وظلت معدلات الاستثمار دون تغيير نسبيا في أمريكا الوسطى والمكسيك.

٦٢ - ورغم ازدياد حجم الادخار الوطني انكمش الاستثمار الذي اقترنت بتقلص الاستهلاك العام والخاص. وقابل زيادة الادخار الوطني انخفاض في الادخار الخارجي، وظهر ذلك في تقلص عجز ميزانية المدفوعات من ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ١ في المائة خلال سنة ٢٠٠٢.

٦٣ - وما دامت معظم البلدان قد شهدت انفراجا اقتصاديا في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٢، فمن الممكن أن تحقق المنطقة نموا في سنة ٢٠٠٣، رغم أن نسبته لن تتعدى ٢ في المائة، مما سيسفر عن فرق إيجابي طفيف في نمو نصيب الفرد. ويستند هذا التوقع إلى تحسن التجارة الخارجية وشروط التمويل. على أنه لا يزال رهنا إلى حد كبير بحالة عدم اليقين فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والسياسية التي يتوقف عليها. وتشمل العوامل الاقتصادية، بصورة رئيسية، سعر النفط وتوقعات نمو البلدان الصناعية الرئيسية، وهما عاملان لهما أهمية حاسمة في التجارة الدولية. أما العوامل السياسية فتشمل آثار الصراع في الشرق الأوسط والمشاكل السياسية التي يواجهها عدد من بلدان المنطقة.

٦٤ - وفي ظل هذه التحذيرات يتوقع أن تجدد قلة من البلدان نفسها في حالة أسوأ في نهاية عام ٢٠٠٣ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢. غير أن هذه التوقعات تختلف من بلد إلى آخر. إذ يتوقع أن تشهد الأرجنتين أكبر قدر من التحسن، حيث يتوقع أن يتحقق معدل نمو بنسبة ٤ في المائة. بيد أنه سينتضي بعض الوقت قبل أن يصبح هذا الانتعاش محسوسا في البلدين

المجاورين للأرجنتين، أوروغواي وباراغواي. ويتنظر أن تتقارب معدلات النمو في بقية مناطق أمريكا الجنوبية، إذ يرجح أن تشهد بلدان كثيرة معدلات نمو أسرع، برغم أن التحسن قد يكون طفيفا في بعض الحالات، كالبرازيل وكولومبيا، بينما ستفقد معدلات النمو الاقتصادي زخمها في بيرو وإكوادور. ويبدو أن فتزويلا فقط هي التي ستعاني من انخفاض أكبر في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة قد تصل في حدتها إلى ١٠ في المائة. ورغم تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، ستنمو على الأرجح اقتصادات المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى بنسب تتفاوت بين ٢ و ٢,٥ في المائة، بينما قد تشهد بلدان حوض الكاريبي ارتفاعا متواضعا.

### معدلات تضخم أعلى لكن غير حادة في المنطقة

٦٥ - ارتفعت معدلات التضخم في المنطقة بصفة عامة في عام ٢٠٠٢، بعد ثماني سنوات من الانخفاض المتواصل، لتصل إلى نسبة ١٢,٢ في المائة، وفق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، فبلغ معدل التضخم بذلك ضعف المعدل المسجل في عام ٢٠٠١. وارتفعت أسعار الجملة بنسب أعلى من ذلك (وهو ما كان متوقعا في سياق عمليات تخفيض قيمة العملات الواسعة النطاق)، مسجلة ارتفاعا بنسبة ٢٩ في المائة في السنة.

٦٦ - ويمثل الارتفاع الحاد في معدلات التضخم بالضرورة انعكاسا لعمليات تخفيض قيمة العملات، التي كانت بالغة الحدة في بعض البلدان، وتعتبر مسؤولة عن بلوغ معدلات التضخم نسا وصلت إلى ٤١ و ٣١ و ٢٦ في المائة في الأرجنتين وفنزويلا وأوروغواي على التوالي. ولم تصل معدلات التضخم نسا كهذه في بعض البلدان الأخرى، إلا أنه لوحظت فيها عمليات تخفيض لقيمة العملات بمعدلات كبيرة، لا سيما في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، وانعكس ذلك في ارتفاع معدلات التضخم قرب نهاية العام. وبالرغم من هذه التطورات، لم يأخذ ارتفاع معدلات التضخم على مستوى المنطقة شكل الاتجاه، بل تمثلت فيه ردة الفعل على الصدمة التي شهدتها المنطقة فيما يتعلق بأسعار الصرف، والتي أمكن امتصاصها تدريجيا بدون حدوث ارتفاع مطرد في معدلات التضخم. ووفقا لذلك كانت معدلات ارتفاع الأسعار، في جميع الحالات تقريبا، أقل بكثير من معدلات تخفيض قيمة العملات التي كانت السبب في حدوث تلك الارتفاعات، وهو ما كان له أثر أكبر على الأسعار الفعلية للعملات مما أفضى إلى تخفيف أثر انخفاض النمو أو الكساد على التضخم.

٦٧ - ومن البلدان التي شهدت الارتفاعات في الأسعار الأشد حدة، كانت الأرجنتين مسرحا لأقوى حالات عودة ارتفاع التضخم بعد عشر سنوات من الاستقرار، وذلك حينما

أدى التغيير الجذري الذي أُدخل على نظام سعر الصرف إلى أن تفقد عملتها حوالي ثلاثة أرباع قيمتها. وكنتيجة للكساد الكبير ومعدل البطالة العالي، لم تشهد الأجرور الاسمية أية تعديلات مؤثرة تخفف الارتفاع الحاد في الأسعار. وساعد هذا، مضافا إليه استقرار سعر العملة في النصف الثاني من العام، على إبطاء عملية التضخم عقب الطفرة الأولية التي شهدتها.

٦٨ - وفي فنزويلا، قفز معدل التضخم، بعد أن شهد انخفاضا مستمرا لمدة خمس سنوات، وذلك نتيجة للتخلي عن استخدام نظام سلة العملات في تحديد الأسعار، مما أدى إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد في الجزء الأول من العام. ويرجع الارتفاع المفاجئ لمعدل التضخم في أوروغواي إلى الانخفاض الحاد في قيمة العملة، خاصة بعد التخلي عن نظام سلة العملات واستبداله بنظام تعويم الأسعار. غير أن حدة الكساد الذي شهدته البلد، مقترنة بالمشاكل التي تسببت فيها الأزمة المالية، وضغط الائتمان، وتجميد الإيداعات في بعض المؤسسات، أدت كلها إلى تخفيف آثار تخفيض قيمة العملة.

٦٩ - وبلغ معدل التضخم في البرازيل لسنة ٢٠٠٢، نسبة ١٢,٥ في المائة مقارنة بنسبة ٧,٧ في المائة للسنة السابقة. وحدث الارتفاع المفاجئ قرب نهاية العام نتيجة لتخفيض قيمة العملة الذي جرى خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر. إلا أن استمرار ركود معدلات النمو الاقتصادي والسياسة النقدية المتشددة، أديا إلى وقف تصاعده بشكل أكبر. وفي باراغواي، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ١٥ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٢ نتيجة لتخفيض قيمة العملة، الذي ازدادت حدته مع بدء الربع الثالث من العام. وفي هايتي والجمهورية الدومينيكية، تسارع ارتفاع معدلات التضخم مع ازدياد انخفاض قيمة العملات حدة في الربع الأخير من العام.

٧٠ - وعلى عكس هذه الحالات، شهدت بلدان المنطقة الأخرى انخفاضات أو ارتفاعات طفيفة جدا في معدلات التضخم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الانخفاض الحاد في معدل التضخم في إكوادور، واستمرار انخفاض المعدلات في كل من بوليفيا، وبيرو، وشيلي، ونيكاراغوا، بالرغم مما تعرضت له أسعار الصرف في هذه البلدان الأربع من ضغوط.

### تدهور سوق العمل

٧١ - شهدت سوق العمل ضعفا في الأداء في سياق تقلص الاقتصاد الإقليمي. وتمثلت التوجهات الرئيسية للسوق في الانخفاض الحاد الذي شهدته معدلات العمالة، والارتفاع الحاد في معدلات البطالة، واتساع نطاق العمالة في القطاع غير المنظم، وتباطؤ إيجاد فرص العمالة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة لذلك، شهد الكثيرون من مواطني أمريكا

اللاتينية تدهورا في أوضاعهم المعيشية في عام ٢٠٠٢. وفي الوقت نفسه، عكست الأجور الحقيقية أنماطا لمعدلات تضخم ليس فيها اختلاف كبير عن أنماط معدلات إنتاجية العمل.

٧٢ - وبعد أن انخفض معدل العمالة بشكل حاد في عام ٢٠٠١، انخفض مجددا في عام ٢٠٠٢ من نسبة ٥٣,١ إلى نسبة ٥٢,٨ في المائة، وذلك بسبب معدلات النمو الاقتصادي السالبة التي تسجل لأول مرة في المنطقة منذ عام ١٩٨٣. وفي ضوء الارتفاع الطفيف في معدل مشاركة القوى العاملة، ارتفع المعدل الإقليمي للبطالة من ٨,٤ في المائة إلى ٨,٩ في المائة، وهو أعلى رقم يسجل منذ إتاحة بيانات القياس المناظرة. ولوحظ هذا التدهور في معدلات العمالة والارتفاع في معدلات البطالة في جميع بلدان المنطقة تقريبا، بالرغم من أن أسوأ مظاهرها كانت في الأرجنتين، وأوروغواي، وفنزويلا بسبب حدة الأزمات الاقتصادية في هذه البلدان.

٧٣ - ويشهد الانخفاض الحاد في معدل العمالة على العلاقة التبادلية الوثيقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل إيجاد فرص العمالة، الذي كان سمة من سمات توجهات سوق العمل في السنوات الأخيرة. وكانت تطورات سابقة قد أشارت إلى أن معدل العمالة سيكون، في عام ٢٠٠٢، أسوأ مما وصل إليه بالفعل. ففي بلدان كثيرة، كان طلب الشركات على القوى العاملة، الذي ينعكس في إيجاد فرص العمالة المأجورة، أقل من القيم التي أظهرتها معدلات العمالة. وقد خفف جزئيا من أثر ضعف الطلب هذا، توسع العمالة في القطاع غير الحكومي، العمل الحر بشكل رئيسي، وذلك بسبب استجابة الأسر المعيشية للحاجة الملحة إلى إيجاد أنشطة مدرة للدخل.

٧٤ - وبما أن ممارسات تعديل الأجور الاسمية على أساس المعدلات السابقة للتضخم كانت لا تزال منتشرة، فإن الأجور الفعلية في القطاع الحكومي كانت تحدد بدرجة كبيرة وفقا لمعدل التضخم في كل عام على حدة. وتسبب هذا في حدوث انخفاضات كبيرة في البلدان التي شهدت طفرات في معدلات التضخم، وإلى ارتفاعات طفيفة في البلدان التي شهدت تراجعاً في معدلات التضخم. وبناء على ذلك، تراوحت الاختلافات في الأجور الفعلية في القطاع الحكومي بين - ١٤ في المائة في الأرجنتين و ٤ في المائة في بيرو، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا. وبلغت الاختلافات المسجلة على نطاق المنطقة في الأجور الفعلية، استنادا إلى المعلومات الواردة من ١٢ بلدا، إما زيادة بنسبة ١,٨ في المائة (في المتوسط) أو انخفاضاً بنسبة ١,٦ في المائة (في المتوسط المرجح)، وذلك حسب الطريقة المستخدمة في إجراء الحسابات.



٧٥ - وفي عام ٢٠٠٢، بدأ بوضوح أن هناك علاقة عكسية بين التضخم على أساس كل سنة على حدة والنمو الاقتصادي. وتمشيا مع هذين الاتجاهين تسارع نمو الأجور الحقيقية بقدر أكبر في البلدان ذات معدلات النمو الاقتصادي الأعلى. ونظرا إلى أن معظم الزيادات في معدلات التوظيف في كثير من البلدان كانت ترجع إلى التوسع في أنشطة القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة (لأسباب ترتبط بحالة الكفاف التي تعيشها الأسر المعيشية)، فإن حساب التغير في متوسط إنتاجية العمل، استنادا إلى التباينات في أعداد الأجراء فقط، يوضح وجود علاقة تبادلية موجبة بين إنتاجية العمل والأجور الفعلية. وفي حقيقة الأمر، ارتفعت الأجور الفعلية في البلدان التي سجلت فيها زيادة في الإنتاجية الظاهرية التي يحققها الأجراء بينما انخفضت في بلدان أخرى. وعليه، فرغم أن الأجور الفعلية تأثرت بشدة بمعدل التضخم، فإنها لم تختلف كثيرا عن اتجاهات الإنتاجية.

## المرفق

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الناتج المحلي الإجمالي  
(نسب مئوية، محسوبة بأسعار ١٩٩٥)

معدلات النمو السنوية												
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٠,٦-	٠,٣	٣,٨	٠,٥	٢,٢	٥,١	٣,٧	١,١	٥,٢	٣,٣	٢,٨	٣,٣	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١,٨-	٠,٣-	٣,٦	٠,٢	٣,٥	٦,٤	٤,٥	٠,٧-	٤,٥	٢,٦	٤,٧	٤,٧	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (عدا البرازيل)
٠,٦-	٠,٣	٣,٨	٠,٥	٢,٢	٥,٢	٣,٨	١,١	٥,٢	٣,٤	٢,٨	٣,٣	المجموع الفرعي (٢٠ بلدا)
١,٩-	٠,٤-	٣,٦	٠,٢	٣,٥	٦,٥	٤,٦	٠,٧-	٤,٦	٢,٧	٤,٧	٤,٨	المجموع الفرعي (٢٠ بلدا، لا تشمل البرازيل)
١١,٠-	٤,٤-	٠,٨-	٣,٤-	٣,٨	٨,٠	٥,٥	٢,٩-	٥,٨	٥,٩	٩,٦	١٠,٦	الأرجنتين
٣,٤	٦,٠	٢,٣	٧,٩-	١,٠	٣,٩	٢,٣	٣,٠	٤,٤	٢,٢	٣,٠	٥,٠	إكوادور
١٠,٥-	٣,٤-	١,٩-	٣,٤-	٤,٤	٥,٤	٥,٠	٢,٣-	٧,٠	٣,٥	٨,٣	٣,٧	أوروغواي
٣,٠-	٢,٤	٠,٦-	٠,١-	٠,٦-	٢,٤	١,١	٤,٥	٣,٠	٤,٠	١,٧	٢,٥	باراغواي
١,٥	١,٥	٤,٠	١,٠	٠,١	٣,١	٢,٥	٤,٢	٦,٢	٤,٥	٠,٣-	١,٠	البرازيل
٠,٤	٠,٤	٢,٦	٣,٥	٤,٦	٤,٧	٢,٧	١,٩	٣,١	٥,٣	٨,٢	٩,٠	بنما
٢,٠	١,٣	٢,٣	٠,٣	٥,٠	٤,٩	٤,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٣	١,٧	٥,٤	بوليفيا
٥,٢	٠,٢	٣,٠	٠,٩	٠,٥-	٦,٨	٢,٥	٨,٦	١٢,٧	٤,٨	٠,٤-	٢,٧	بيرو
٤,٠	٢,٧	٧,٣	٧,٨	٧,٤	٨,٢	٧,٢	٤,٣	٤,٧	٣,٠	٨,٠	٠,٩	الجمهورية الدومينيكية
٢,٣	١,٩	٢,١	٣,٤	٣,٨	٤,٢	١,٨	٦,٢	٦,٠	٦,٤	٧,٣	٢,٨	السلفادور
٢,٠	٢,٨	٤,٤	٠,٧-	٣,٣	٦,٨	٦,٩	٩,٠	٥,٠	٦,٩	١٠,٨	٧,٣	شيلي
١,٩	٢,٤	٣,٤	٣,٩	٥,١	٤,٤	٣,٠	٥,٠	٤,١	٤,٠	٤,٩	٣,٧	غواتيمالا
٨,٨-	٢,٩	٣,٨	٥,٨-	٠,٧	٧,٤	٠,٤-	٥,٩	٣,٧-	٠,٤-	٧,٠	١٠,٥	فنزويلا
١,٤	٢,٥	٥,٣	٦,٨	١,٣	٣,٣	٨,٧	٣,٤	٢,٠	١٦,٠-	١٣,٨-	١٢,١-	كوبا
٢,٨	١,٠	٢,٢	٨,٠	٨,٣	٥,٤	٠,٨	٣,٩	٤,٦	٧,١	٨,٨	١,٦	كوستاريكا
١,٦	١,٤	٢,٢	٣,٨-	٠,٨	٣,٣	١,٩	٤,٩	٥,٩	٤,٤	٣,٦	١,٨	كولومبيا
٠,٩	٠,٤-	٦,٨	٣,٧	٥,٠	٦,٨	٥,٤	٦,٢-	٤,٥	١,٨	٣,٧	٤,٢	المكسيك
١,٠	٣,٠	٦,٤	٧,٤	٤,١	٥,٤	٥,١	٤,٤	٤,٠	٠,٤-	٠,٨	٠,٤-	نيكاراغوا
١,٥-	٠,٧-	١,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٢	٥,٦	٩,٥	١٧,٦-	٨,٠-	٥,٥-	٠,٢	هايتي

معدلات النمو السنوية												
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٢,٠	٢,٧	٤,٨	١,٥-	٣,٣	٤,٩	٣,٧	٣,٧	١,٩-	٧,١	٥,٨	٢,٧	هندوراس
١,٩	١,٨	٣,٥	٢,٨	٣,٦	٢,٠	٢,٦	٢,٧	٣,١	٠,٩	٠,٦	١,٦	المجموع الفرعي، منطقة البحر الكاريبي
٠,٠	٤,٣	٢,٦	٤,٩	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٤,٨-	٦,٢	٥,٠	٠,٩	٢,٧	أنتيغوا وبربودا
٠,٤-	٢,٢-	٣,١	٣,٠	٤,٠	٢,٦	٢,٥	١,٩	٤,٤	١,١	٦,٨-	٣,٨-	بربادوس
٣,٧	٤,٧	١٠,٥	٦,٠	٢,٠	٤,٤	١,٣	٣,٧	١,٥	٤,٣	٩,٠	٣,٢	بليز
٢,٧	٣,٣	٦,١	٤,٤	٧,٨	٤,٠	٤,٤	٤,٢	٤,٢	١,٢-	١,٠-	٣,٥	ترينيداد وتوباغو
٢,٠	١,٨	١,٠	٠,٦	٠,٨-	١,٨-	٠,١-	٢,٢	١,٦	٢,٢	٢,٧	٠,٥	جامايكا
٦,٠-	٥,٢-	٠,٧	١,٣	٣,١	٢,٢	٢,٩	١,٢	١,٩	١,٩	٢,٣	٢,١	دومينيكا
٤,٠	٠,٣	١,٨	٣,٦	٥,٨	٣,٥	١,٢	٧,٨	٢,٣-	٢,٠	٦,٩	١,٥	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢,٥-	٢,٠	٥,٠	٣,٥	١,١	٧,٢	٥,٨	٣,٢	٥,٥	٥,٢	٣,٢	٢,٥	سانت كيتس ونيفيس
١,٠	٥,٠-	٠,٣	٢,٨	٣,٠	٠,٣-	٠,٨	٢,١	٤,٦	١,٣-	٧,٥	٠,٤-	سانت لوسيا
...	...	١,٢-	٣,٥-	٢,٩	٣,٣	٥,٣	٠,٠	٠,١-	٤,١-	٢,٠-	٣,٥	سورينام
٣,٠	٣,٣-	٦,٥	٧,٥	٧,٦	٤,٣	٣,٠	٣,١	٣,٤	١,١-	١,٠	٣,٧	غرينادا
٢,٠	٢,٣	٢,٣-	٥,٠	٢,٢-	٦,٨	٧,٤	٣,٨	٩,٤	١١,٤	٩,١	٨,٩	غيانا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الرسمية بعد تحويلها إلى دولارات وفقاً للأسعار السائدة في عام ١٩٩٥.

ملحوظة: حسب الاقتضاء، لا تشمل المجموع والمجموع الفرعية البلدان التي لم تدرج عنها معلومات.  
(أ) تقديرات أولية.